

## أسعار البترول وسعر الصرف في الجزائر

بن عبيزة دحو

جامعة مصطفى اسطنبولي \_ معسكر

### الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح الآثار المترتبة على تغيرات أسعار البترول على أسعار الصرف وتحديد اتجاه تلك الآثار على الاقتصاد الوطني خاصة وأن الدينار الجزائري وفواتير الواردات والصادرات كلها مسعرة بالدولار الأمريكي ، ولقد شهدت نهاية سنة 2014 تدهور لافت للنظر لأسعار النفط في السوق العالمي، مما أسال الكثير من الحبر وفتح جدلا لدى صناع القرار في الدول التي تعتمد في مداخلها على الذهب الأسود ، مما جعل الساسة يدقون ناقوس الخطر على مثل هاته الاقتصاديات ، وهذه النعمة التي قد تحمل في طياتها نعمة وتجعل صانعي القرار يفكرون جديا في إعادة النظر في السياسات المنتهجة في هذه الأقطار ، والجزائر التي تمسها هذه الأزمة رغم ما تحويه من خيرات فوق الأرض وتحتها ، فلهذه المعضلة انعكاساتها السلبية على النشاط الاقتصادي العالمي والمحلي وحركة السلع والخدمات ، وعلى الدخل القومي لهذه البلاد لاعتمادها أساسا على النفط ، فمعظم المخططات الإنمائية والموازنات المالية لا تبنى دون التوقعات لعوائد النفط والغاز في السوق العالمي في هاته الدول كما أن عوائد النفط وكما نعلم أن النظام العالمي يعتمد على التسعير بالدولار لمختلف السلع والخدمات والتي من بينها البترول والغاز ومما لا شك فيه أن سعر صرف الدولار بالنسبة للدينار الجزائري يؤثر سلبا وإيجابا على المداخيل المتوقعة من صادرات النفط ولإثراء هذه الورقة تم تقسيمها إلى ثلاث أجزاء رئيسية.

أما الجزء الأول من هذه الدراسة فقد تم تسليط الضوء فيه على أسعار البترول التي لا يهدأ لها بال صعودا ونزولا في الأسواق العالمية وأثر ذلك على الميزانية سلبا وإيجابا .

أما الجزء الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة سعر الصرف الدينار الجزائري ومختلف السياسات المنتهجة في هذا الشأن أما الجزء الثالث فقد تم تخصيصه لتحليل العلاقة بين تغيرات أسعار البترول في السوق العالمي وما ينجر عنه على سعر صرف الدينار الجزائري المرتبط ارتباطا وثيقا بسعر ومدى قوة الدولار الأمريكي .

الكلمات المفتاحية : سعر الصرف – الدولار الأمريكي – الدينار الجزائري – أسعار النفط

### مقدمة

أضحى الاهتمام منصبا في الآونة الأخيرة في أدبيات الاقتصاد بدراسة الظواهر النقدية لما لهذه المتغيرات من أهمية بالغة في تحريك الآلة الاقتصادية نحو ما تصبوا إليه الحكومات من سياسات و في أولوياتها النمو والتنمية الاقتصادية قصد الوصول إلى هذه الأخيرة وبأقل التكاليف

وهي من الأهداف الأساسية على مستوى الاقتصاد الكلي في المدى المتوسط والطويل بالنسبة للدول النامية ، ومن بين أهم المتغيرات التي يعطى لها اعتبار كبير ووزن في هام في صياغة السياسة الاقتصادية الملائمة للوصول إلى تلك الأهداف هو إعادة النظر في نمط سعر الصرف للعملة الوطنية مع ضرورة توخي الحذر نتيجة التعديلات المتكررة في سياسة سعر الصرف مما ينجر عنه نتائج غير مرغوبة على الجانب الاقتصادي وقيمة العملة الوطنية ، ان ارتباط سعر الصرف بعملة معينة أو بسلة من العملات يجعله في مد وجزر وخاضع لسياسات متعددة فالعملات الأجنبية الأكثر تأثيرا على الأسواق المالية هي الدولار بصفة رئيسية ولذا فتأثيرها بما يحدث في الأسواق المالية يحدث بدوره أثرا على العملات المرتبطة بها صعودا ونزولا ، وما يتم تسعيره بالدولار من سلع وخدمات هو الآخر يتأثر بذلك فالسلع البترولية التي تمثل المورد الرئيسي من موارد الميزانية في الاقتصاد الجزائري تتأثر شأنها شأن السلع المسعرة بالدولار الأمريكي في باقي انحاء العالم

لا شك أن العلاقة بين الدولار والنفط علاقة متينة ومتميزة ومترابطة، فالدولار دائما يؤثر في أسعار النفط وبعكس الطلب المتزايد على النفط والسلع الأخرى، كما أن معظم الدول المنتجة للنفط تبيع بالدولار، ومعظم المحللين يتفقون على أن هناك علاقة إيجابية بين التغيرات في سعر الصرف الحقيقي للدولار وأسعار النفط، في الوقت الذي يؤدي فيه انخفاض الدولار إلى رفع أسعار النفط، ويجعل العلاقة بين الدولار وأسعار النفط تخضع لدراسات وتحليلات عديدة تختلف فيها النتائج.<sup>1</sup>

### أولا : النفط في الجزائر النعمة أم النعمة

#### 1 - اكتشاف النفط في الجزائر

لقد كان اكتشاف النفط في الجزائر مع بداية القرن العشرين حيث حفرت في شمال البلاد بعض الآبار قليلة العمق مثل بئر تليوانيت ( جنوب غرب غليزان) المكتشف حوالي سنة 1915، وواد قطرين (جنوب سور الغزلان). ولكنها كانت عرضية و لا تدخل ضمن مخطط البحث و التنقيب.

أما تاريخ إنتاج النفط و الذي يمكن اعتباره تاريخ النفط الفعلي للجزائر، فلم يكن سوى عام 1956، و كان المحفز في ذلك هو انهزام فرنسا في الحرب العالمية وظهور أهمية النفط خلال و بعد الحرب، فباشرت الاستكشاف من جديد و تم استغلال بئر بترولية بواد قطرين المعروف، و الذي أنتج خلال الفترة 1949-1956 كمية 308.7 ألف طن و هي كمية متواضعة نسبيا.

مرضية فقررت السيطرة المباشرة على ثروتها النفطية ووضعتها تحت ملكية ورقابة الدولة .

و بهذا جاء قرار تأميم المحروقات في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين و التي أعلن عنه خلال الاحتفالات بعيد العمال في 1974/02/24 وينص على:

أولاً: أخذ حصة 51% من الشركات العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات، وهذا ما سمح للجزائر بمراقبة 56% من مجمل الإنتاج البترولي.

ثانياً: التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي، حيث أصبح مجمل احتياطي الغاز تحت رقابة الدولة.

ثالثاً: تأميم النقل البري للبترول و الغاز، أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائري.

ثم صدر قرار التأميم في المرسوم التشريعي 71-22 الصادر في 12 أبريل 1971 أي بعد شهرين من التأميم و الذي وضع حداً لما يسمى بالحقوق المكتسبة و إنهاء مبدأ الامتياز للشركات الأجنبية. وقد لقي هذا القرار معارضة شديدة من فرنسا و سعت بكل ما لها من دبلوماسية في الخارج لمنع دخول البترول الجزائري في السوق العالمية مما صعب في بداية الأمر على هذا الأخير تقبله إلا أن الظروف حالت دون ذلك.<sup>5</sup>

### 3 مميزات المحروقات الجزائرية

إن قيمة كل منتج معد أساساً للسوق في ظل المنافسة الكاملة تركز على ثلاثة محددات أساسية هي:

الجودة (Qualité)، التكلفة (coûts)، الأجل (Délais). ومن خلال هذه المحددات يمكن أن نلاحظ في المحروقات الجزائرية المميزات التالية:

### 3 — 1 ميزة الموقع الجغرافي ( القرب من أسواق الاستهلاك)

إن ميزة الموقع الجغرافي و قرب الجزائر من الأسواق الأوروبية يعطيها أفضلية كبيرة، لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية و كذا الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط و آسيا. و هذا القرب يترتب عليه ما يسمى "بالفرق الناجم عن النقل ( Le différentiel du transport ) يجعل منتجاتها في وضع تنافسي أفضل من منتجات بلدان الشرق الأوسط، اندونيسيا، نيجيريا، أو روسيا. ففي حال ثبات تكلفة الإنتاج و النوعية فإن الجزائر قطعاً تستفيد من ربح تفاضلي بسبب القرب الجغرافي، حيث تجد نفسها الأقرب إلى غرب أوروبا (إسبانيا، إيطاليا، فرنسا، و انجلترا) و في السوق الأمريكية و الكندية (المناطق الشرقية منها بالخصوص)، و هي أسواق ذات حجم استهلاكي كبير و مستوى اجتماعي و اقتصادي عالي. أما بالنسبة لأوروبا الشمالية فكانت الجزائر تعاني من منافسة الغاز الهولندي بسبب وجوده بالقرب من المناطق الصناعية الكثيفة.<sup>6</sup>

ويبقى المنافس الكبير هو الغاز الروسي من حيث الاحتياط الأول في العالم (47650 مليارم<sup>3</sup> في عام 2006 أي ما يساوي 26.3% من الاحتياطي العالمي)<sup>(2)</sup>، وبعده النفط الليبي منافساً آخر للمحروقات الجزائرية، بسبب قربه من

و بداية من الخمسينات القرن الماضي ازدادت اهتمامات فرنسا من أجل استغلال الثروة البترولية في الجزائر، ففي أكتوبر 1952 أعطيت رخص التنقيب للشركة الفرنسية للبترول (CFP) و للشركة الوطنية للبترول بالجزائر (SN REPAL)، ثم لشركة التنقيب و الاستغلال البترول في الصحراء (CREPS).

و في سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية و هو حقل "عجيلة"، و في نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر و هو حقل "حاسي مسعود" و ذلك في جوان 1956<sup>2</sup>، و هي السنة التي يؤرخ بها بداية عهد البترول في الجزائر. ثم توالى الاكتشافات و بدأ الإنتاج و التصدير و الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة 1962، ووصل حجم التصدير بعد الاستقلال إلى 47 مليون طن سنة 1969. و يقدر إنتاج الجزائر الحالي (سنة 2008) 67 مليون طن سنوياً أي 1.366 مليون برميل من النفط الخام يومياً (1.6% من الإنتاج العالمي)<sup>3</sup> أما إنتاج الغاز الطبيعي المسوق فيقدر حالياً ( لسنة 2008) بـ 86.5 مليار متر مكعب (2.8% من الإنتاج العالمي).

وبعد الاستقلال سعت الجزائر إلى وضع قاعدة نفطية متينة، في ظل الاحتكار الفرنسي للمورد و كان ذلك بإنشاء شركة سوناطراك SONATRACH بتاريخ 1964/12/31. وكان من أبرز مهامها هو القيام بأنشطة التنقيب والإنتاج و النقل و التسويق للمنتجات البترولية للبلد، كما انضمت الجزائر لمنظمة الأوبك في سنة 1969.

### 2 تأميم البترول

لقد نص مؤتمر طرابلس 1962 على وجوب تأميم كامل للثروات النجمية و منها المحروقات، و بالرغم من ذلك فإن "اتفاقية إفيان" أعطت ضمانات واسعة للشركات البترولية الفرنسية تلزم الجزائر بحفظ حقوق الشركات الأجنبية و بنفس الشروط التي تعاقدت بها مع فرنسا، بما فيها النظام الجبائي المطبق على هذه الشركات و الذي لم يد يتمشى ومصالح الجزائر.

لقد بقي أثر الصناعة النفطية بعد الاستقلال محدوداً على الاقتصاد الجزائري، لأن النشاطات من الإنتاج إلى التوزيع ظلت مرتبطة بالصناعات خارج الوطن. كما أن فرنسا كانت قد وقعت مع الجزائر اتفاقية في جويلية 1965 منحها امتيازات كبيرة حولت لها السيطرة على أكثر من ثلثي النفط الجزائري في الفترة ما بين 1970/1969 ومع أن إنتاج الغاز ارتفع من 806 مليون متر مكعب سنة 1964 إلى 2342 مليون متر مكعب عام 1968 و إنتاج النفط من 26.2 مليون طن سنة 1964 إلى 42.3 مليون طن، إلا أن ذلك لم يعد بفائدة كبيرة على الجزائر بسبب هيمنة الشركات الفرنسية<sup>4</sup> لذلك باشرت الحكومة الجزائرية مفاوضات مع الطرف الفرنسي لإعادة النظر في سياسة الاستغلال المكتشفة من طرف الشركات العاملة في الجزائر. لكنها لم تتوصل إلى نتائج

الشرقية الأمريكية تتراوح بين 3300 و 4000 كلم، بينما تزيد هذه المسافة لباقي الدول ( بين 7000 و 8000 كلم لإيران و 5100 كلم لنيجيريا 7200 كلم لأندونيسيا نحو الشواطئ الغربية الأمريكية) ، مما يجعل الجزائر تستفيد من الفرق في التكلفة و المدة الزمنية اللازمة لتوصيل النفط إلى مناطق الاستهلاك .

### 3 - احتياطات الجزائر من المحروقات

تمتلك الجزائر احتياطي ضخم من الغاز والبتروول يمكن ان تظهر كما يلي

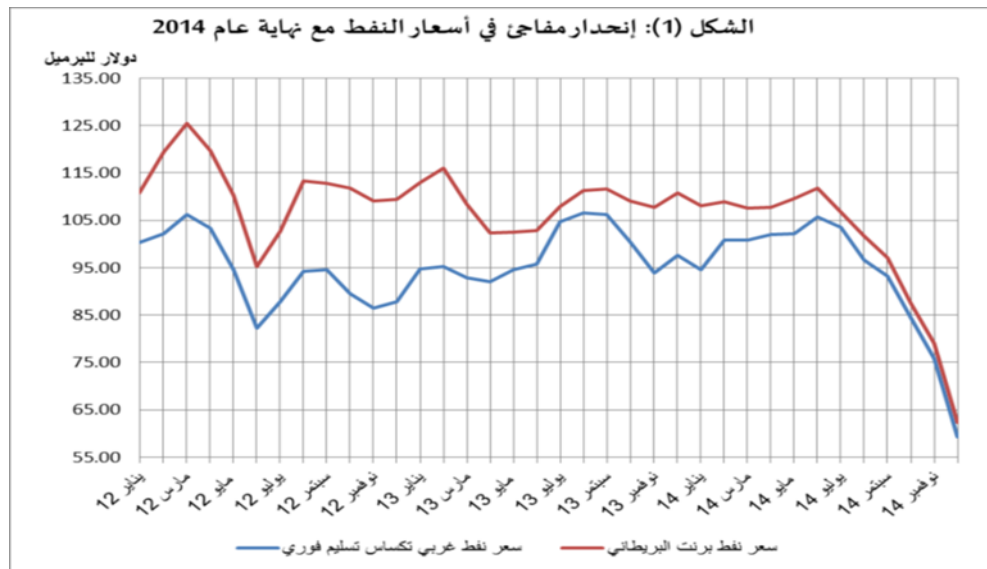
الجدول رقم (2): تطور الاحتياطات المؤكدة من البترول في الجزائر(1986-2008) الوحدة (مليار برميل)

| السنوات   | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 |
|-----------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| الاحتياطي | 8.8  | 8.6  | 9.2  | 9.2  | 9.2  | 9.2  | 9.2  | 9.2  | 10.0 |

| السنوات   | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 |
|-----------|------|------|------|------|------|------|------|
| الاحتياطي | 10.0 | 10.8 | 11.2 | 11.3 | 11.3 | 11.3 | 11.3 |

| السنوات   | 2002 | 2003 | *2004 | *2005 | *2006 | *2007 | *2008 |
|-----------|------|------|-------|-------|-------|-------|-------|
| الاحتياطي | 11.3 | 11.8 | 11.8  | 12.3  | 12.3  | 12.3  | 12.3  |

Source : BP ,Statistical Review of Word Energy , June 200



\* هذه المعطيات مأخوذة من تقرير منظمة الأوبك لسنة 2009.

النفط والغاز في السوق العالمي في هاته الدول كما أن عوائد النفط وكما نعلم أن النظام العالمي يعتمد على التسعير بالدولار لمختلف السلع والخدمات والتي من بينها البترول والغاز ومما لا شك فيه أن سعر صرف الدولار بالنسبة للدينار الجزائري يؤثر سلبا وإيجابا على المداخيل المتوقعة من صادرات النفط والشكل الموالي يوضح الانخفاضات المتوالية في سنة 2014<sup>7</sup> من منتصف عام 2014 أخذ سعر البرميل من البترول في التدني بشكل مفاجئ ، حيف كان قد بلغ مستويات قياسية وصلت الى حدود 126 دولار للبرميل الواحد في شهر مارس 2012 إلا أن الاجتماع الذي عقدته دول منظمة الأوبك نوفمبر 2014 وعدم اتخاذ قرارات تصب في مصلحة هذه الدول، والجدول التالي يوضح التغيرات في أسعار سلة ابيك مع عقد مقارنات مع السنة السابقة

#### التغيرات الغير متوقعة في أسعار النفط :

شهدت نهاية سنة 2014 تدهور لافت للنظر لأسعار النفط في السوق العالمي، مما أسال الكثير من الحبر وفتح جدلا لدى صناع القرار في الدول التي تعتمد في مداخلها على الذهب الأسود ، مما جعل السياسة يدقون ناقوس الخطر على مثل هاته الاقتصاديات ، وهذه النعمة التي قد تحمل في طياتها نعمة وتجعل صانعي القرار يفكرون جديا في اعادة النظر في السياسات المنتهجة في هذه الأقطار ، والجزائر التي تمسها هذه الأزمة رغم ما تحويه من خيرات فوق الأرض وتحتها ، فلهذه المعضلة انعكاساتها السلبية على النشاط الاقتصادي العالمي والمحلي وحركة السلع والخدمات ، وعلى الدخل القومي للبلاد لاعتماده أساسا على النفط ، فمعظم المخططات الإنمائية والموازنات المالية لا تبنى دون التوقعات لعوائد

#### التغير في أسعار سلة أوبك، 2013-2014 (دولار/برميل)

| نوفمبر 2013 | ديسمبر 2013 | يناير 2014 | فبراير 2014 | مارس 2014 | أبريل 2014 | مايو 2014 | يونيو 2014 | يوليو 2014 | أغسطس 2014 | سبتمبر 2014 | أكتوبر 2014 | نوفمبر 2014 |
|-------------|-------------|------------|-------------|-----------|------------|-----------|------------|------------|------------|-------------|-------------|-------------|
| 105.0       | 107.7       | 104.7      | 105.3       | 104.2     | 104.3      | 105.4     | 107.9      | 105.6      | 100.8      | 96.0        | 85.1        | 75.6        |
| (1.7)       | 2.7         | (3.0)      | 0.7         | (1.2)     | 0.1        | 1.1       | 2.5        | (2.3)      | (4.9)      | (4.8)       | (10.9)      | (9.5)       |
| (1.9)       | 1.1         | (4.6)      | (7.4)       | (2.2)     | 3.2        | 4.7       | 6.9        | 1.2        | (6.8)      | (12.7)      | (21.6)      | (29.4)      |

المصدر: نشرات منظمة أوبك جانفي 2015

إن عدم الاتفاق من طرف أوبك على تخفيض الانتاج العالمي وابقائه في سقف 30 مليون برميل يوميا ألقى بظلاله على المؤشر العام لهذه الأسعار وهو بها بحدود 50% في فترة وجيزة جدا ، ومما لا شك فيه أن مستويات العرض فاقت كثيرا مستويات الطلب في هذه الفترة مما انجر عنه هذا الانهيار في الأسعار اضافة لعوامل أخرى من بينها قيام المضاربين في الأسواق العالمية ببيع الأصول والمشتقات المالية البترولية خوفا من انخفاض الأسعار.

#### ثانيا: سياسات سعر الصرف في الجزائر

سنحاول في هذه النقطة لقاء الضوء باختصار على مسيرة سعر الصرف في الجزائر

مر الاقتصاد الجزائري بأزمة اقتصادية حادة أثرت بشكل كبير على توازنه و إثر ذلك عمدت الجزائر إلى إصلاحات جذرية في اقتصادها للتحويل إلى اقتصاد السوق ، إلا أن انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 اثر سلبا على الدولة الجزائرية و أدى إلى تفاقم حجم مديونيتها لذا لم تجد الجزائر بدا من إصلاحات مع مؤسسات دولية في إطار برامج التعديل الهيكلي و التي مست قيمة الدينار في السوق<sup>8</sup>.

عرف الدينار الجزائري عدة تحولات انعكست على قيمته في إطار برنامج التعديل الهيكلي و هذا لأسباب عديدة منها تسوية ميزان المدفوعات.

#### 1 تطور نظم صرف الدينار الجزائري :

##### 1 — 1 من الإستقلال إلى سنة 1964<sup>9</sup>

اتخذت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة عدة تدابير وقائية من وجهة النظر الاقتصادية فقد قامت بفرض رقابة على الصرف ومراقبة التجارة الخارجية تفاديا لهروب رؤوس الأموال الى الخارج مع العلم انها كانت في مجال الصرف تابعة لمنطقة الفرنك

##### 1 — 2 من سنة 1964 إلى سنة 1974

في هذه الفترة سيطرت اتفاقية برين وودز على أنظمة الصرف العالمية حيث قضت هذه الاتفاقية بتسعير العملات بالذهب وكان الدينار الجزائري مسعرا في تلك الفترة ب 0.18 غ من الذهب ، وقد تميزت تلك الفترة بمحاولة الجزائر الحفاظ على ثبات اسعار الصرف لصورة الموقف ، وبدأ الدينار ينفك شيئا فشيئا عن الفرنك الفرنسي ، وفي بداية السبعينيات تم التحويل الى أسعار الصرف المعمومة الذي ساير تخلي الأنظمة الدولية عن نظم الصرف الثابتة .

الميزانية العامة صاحبه تباطأ في وتيرة النمو الاقتصادي الأمر الذي استدعى التدخل لإجراء اصلاحات جذرية في المنظومة الاقتصادية وبدأت بوادر التوجه من الاقتصاد الموجه الى الاقتصاد الحر تتشكل حيث وبخصوص أليات الصرف تم الاتجاه الى " انزلاق " تدريجي مراقب

### 1 - 3 من سنة 1974 إلى سنة 1986

كان سعر صرف الدينار الجزائري في هذه الفترة مرتبط بسلعة من 14 عملة أجنبية ويتم احتساب قيمة سعر الصرف انطلاقا من استقرار العملات الأجنبية في البنك المركزي أي العملات الأكثر استقرارا في سوق الصرف.

### 1 - 4 من سنة 1986 إلى سنة 1992

أدى الهبوط المفاجئ لأسعار النفط في السوق العالمي سنة 86 الى اتدادات على المستوى الاقتصادي حيث سجل عجز في

### 2 تطور سعر الصرف بعد سنة 1992 وسياسات التخفيض في العملة

| السنوات | نسبة الصرف المتوسطي دج /دولار أمريكي | السنوات | نسبة الصرف المتوسطي دج /دولار أمريكي |
|---------|--------------------------------------|---------|--------------------------------------|
| 1990    | 8.958                                | 2003    | 77,3683                              |
| 1991    | 18.473                               | 2004    | 72,0653                              |
| 1992    | 21.836                               | 2005    | 73,3669                              |
| 1993    | 23.345                               | 2006    | 72,6459                              |
| 1994    | 35.059                               | 2007    | 69,3644                              |
| 1995    | 52.175                               | 2008    | 64,5810                              |
| 1996    | 56.186                               | 2009    | 72,6467                              |
| 1997    | 58.414                               | 2010    | 74,3199                              |
| 1998    | 60.353                               | 2011    | 72,8537                              |
| 1999    | 69.314                               | 2012    | 77,5519                              |
| 2000    | 75.342                               | 2013    | 79,3809                              |
| 2001    | 77,2647                              |         |                                      |
| 2002    | 79,6850                              |         |                                      |

### مصدر بنك الجزائر موقع

#### ثالثا: سعر صرف الدينار الجزائري وسعر البترول

والقاعدة أن ارتفاع سعر صرف الدولار يتناسب عكسيا مع أسعار السلع المسعرة بها مثل النفط والذهب وغيرها ، بل ذهب الكثير من المحللين يعتقد أن الدولار أصبح موضع شك كعملة لبيع وشراء النفط على المدى الطويل، وسوف تنكسر هيمنة الدولار على أسواق النفط خلال السنوات القادمة، وذلك بسبب انخفاض سعر صرف الدولار في السنوات الماضية مقابل العديد من العملات العالمية، مما أدى إلى مطالبة بعض الدول مثل الصين وروسيا وأوروبا واليابان ودول الخليج لتبديل تسعير النفط بالدولار إلى سلة من العملات العالمية المختلفة أو تسعيره بالذهب، وذلك لمزيد من التنوع في احتياطات تلك الدول من العملات القوية، ويعتقد المحللون الماليون أن انتقال ربط وتسعير النفط بالدولار سيحدث في نهاية المطاف لكن ببطء<sup>11</sup>.

#### 1 أوجه العلاقة بين قيمة صرف الدينار والتغير في أسعار الصرف

لقد بدأ العمل بسعر الصرف المرن المسير في الجزائر بمقتضى التعليم رقم 95/08 المؤرخ في 1995/12/23 و المتعلقة بسعر الصرف، بحيث شكل البنك المركزي سوقا ما

من خلال الجنول يظهر جليا أن أسعار صرف الدينار قد تراجعت على مدار هذه السنوات من سنة 1990 وحتى 2013 حسب الجدول أعلاه ، وقد اختلف خبراء الاقتصاد الجزائريين في إعطاء تفسيرات هذا التراجع الحاد لقيمة العملة الجزائرية، إلا أنهم جميعا يؤكدون بأن اقتصاد البلد معرض للصدمات نتيجة التقلبات الاقتصادية، ولا سيما أنه غير مبني على أسس اقتصادية متينة غير خاضعة لتقلبات السوق نسبيا.

فمن جهة يرى مراقبون أن قيمة الدينار الجزائري تراجعت كنتيجة مباشرة لانخفاض سعر البترول، وهو أمر بالفعل حدث بعد تفهقر أسعار النفط في السوق الدولية. إن كان هذا التفسير صحيحا سيستمر ضعف الدينار الجزائري طوال السنين المقبلة، ما دام أنه لا توجد إشارة توحى بأن سعر البرميل سيرتفع مستقبلا، بل على العكس إنه سينخفض أكثر<sup>10</sup>.

أما آخرون فيفترضون إن هناك " تخفيضا " للعملة وليس انخفاضا، ما يعني أن الدولة تسببت بشكل متعمد في نقص قيمة الدينار الجزائري عن طريق البنك المركزي، من أجل رفع الجباية النفطية، بحيث لما يكون الدينار ضعيفا أمام الدولار القوي إذا بيع به النفط يكون العائد أوفر، بالإضافة إلى سعي الدولة إلى تقليل الاستيراد وتخفيض الاستهلاك الداخلي.

## 2 — اثر التغير في أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية

كانت الزيادة في أسعار النفط في السداسي الأول من سنة 2014 ناتجة عن الاضطرابات السياسية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وكذلك ضعف الدولار نتيجة الديون الأمريكية، ولكن لا يعني أن ارتفاع سعر النفط بسبب الانخفاض في سعر الدولار، لأن هناك عوامل أخرى متعددة تدخل في زيادة سعر النفط، مثل ارتفاع الطلب على النفط العالمي، والمخاوف من ارتفاع التضخم في الاقتصاد الأمريكي، وانخفاض الدولار الذي يسهم في زيادة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي ويضعف الاقتصاد الأمريكي، وما من شك أن لذلك تداعيات على كل الاقتصاديات الربعية التي تعتمد في الأساس على تصدير سلعة وحيدة ومن خلال دراسة العلاقة بين سعر الصرف وسعر البترول الميزان التجاري كما هو في الجدول أدناه مع العلم أن هذا الجدول عينة مختارة فقط.

جدول يبين تطور أسعار الصرف والبترول تطور أرصدة ميزان المدفوعات 1996-2002.

بين البنوك للصرف، وهو سوق تحدث فيه الصفقات على العملة الصعبة ويُحدد سعر الدينار الجزائري حسب العرض والطلب، فكل متدخل في السوق بإمكانه التخلي أو اكتساب عملة صعبة حسب وضعيته (الفائض أو الحاجة) لهذه العملة. ومن زاوية أخرى يمكن القول إن النفط هو الركيزة الأساسية الوحيدة للاقتصاد الجزائري، حيث يمثل وحده ما نسبته 60 في المائة من الميزانية العامة، كما أن ما يفوق 97 في المائة من صادرات الجزائر منحصرة في البترول والغاز الطبيعي، تبلغ العائدات المالية الناجمة عن بيع النفط 60 مليار دولار بالمتوسط سنوياً.

تضع أزمتي انخفاض قيمة النفط والعملة مع الجزائر في أزمة اقتصادية عويصة، لا يبدو أنها ستتجلى قريباً إذا ما تفحصنا ملامح السوق حالياً.

إن الصادرات خارج المحروقات نسبة 2% من مجموع الصادرات، ويدل هذا على أن السياسة المتبعة لحد الآن لم تسمح ببلو الأهداف المرجوة و المسطرة و هذا راجع لعدم تنافسية السلع الجزائرية مع نظيرتها في الخارج خاصة الأوروبية و كذلك أنها تفتقد للمواصفات القياسية و معايير الصحة العالمية الأوروبية بالإضافة إلى هذا فإن المصدرين الجزائريين يجدون صعوبة في التعريف بمنتجاتهم في الأسواق الخارجية.

إن اكتشاف الموارد اقتصادية طبيعية كالنفط ( أو ارتفاع أسعارها على الصعيد الدولي ) يؤدي إلى ارتفاع عرض الصادرات و بالتالي هذا سيؤثر في مستوى الأرصد الخارجية بفائض في ميزان المدفوعات ، تصحيح هذا الفائض يكون من خلال رفع قيمة العملة المحلية أو زيادة التضخم المحلي الذي سيؤدي إلى زيادة أسعار السلع غير التجارية ( السلع التي تكون أسعارها ثابتة بتفاعل قوى العرض و الطلب المحليين)

وتحتل الجزائر المرتبة 15 عالمياً في احتياطي النفط بما يقارب 45 مليون طن، والمرتبة 18 من حيث الإنتاج، و12 من حيث التصدير، ما يجعلها أحد الدول الأساسية في منظمة أوبك.

لذلك فقد كلف تراجع سعر البرميل خزينة الجزائرية ثمناً باهضاً، حيث تراجعت العائدات المالية بشكل مهول. ولا يبدو أن سعر النفط سيتحسن كثيراً في السنوات القادمة، خاصة بعد الاتفاق النووي مع إيران الغنية بالنفط، وثورة تكنولوجيا الغاز الصخري بأمريكا، وكذا عزم روسيا تمديد أنابيب غاز إضافية لأوروبا، كل ذلك ينبئ أن التعويل على تحسن سعر النفط لرفع قيمة الدينار الجزائري يكون خياراً هشاً، وعلى صناع القرار التفكير بجدية في اصلاحات جذرية على مستويات عدة لأجل الخروج بسلام من هذه الأزمة أو على الأقل بأدنى تكلفة، والسؤال الذي يطرح نفسه ملياً هو بما أن الجزائر بلد يعتمد في صادراته على قطاع وحيد هو المحروقات فهل تعاني الجزائر فعلاً من المرض الهولندي في ظل مرحلتين مختلفتين من ناحية السياسة الاقتصادية المتبعة؟؟؟

الوحدة: مليار دولار

| السنوات           | 1996  | 1997  | 1998  | 1999  | 2000  | 2001  | 2002  |
|-------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| الميزان التجاري   | 4.1   | 5.69  | 1.51  | 3.36  | 12.30 | 9.61  | 7.8   |
| الميزان الجاري    | 1.2   | 3.45  | 0.91- | 0.02  | 8.93  | 7.06  | 5.1   |
| ميزان المدفوعات   | 2.1-  | 1.16  | 1.74- | 2.38- | 7.57  | 6.19  | 5.2   |
| سعر صرف الدينار   | 54.74 | 57.70 | 58.73 | 66.57 | 75.26 | 77.21 | 80.18 |
| سعر برميل البترول | 20.70 | 19.06 | 12.71 | 17.88 | 28.39 | 24.20 | 25.44 |

### الخاتمة

إن ارتفاع أسعار النفط العالمية يزيد من تدفق كبير للعملة الأجنبية إلى داخل الدولة و بالتالي يحدث فائض في الميزان التجاري و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية و هذا يؤدي إلى آثار سلبية على القطاعات خارج المحروقات و هذا سبب كافي و مهم لتنفيذ إصلاحات اقتصادية من شأنها تعزيز الإنتاجية و تحقيق النمو المستدام في هذا القطاع حتى لا يتأثر من الانخفاضات في الإيرادات البترولية و بالتالي خلق فرص عمل جديدة و توسيع و تنويع أنشطة هذا القطاع كما حدث في الأشهر القليلة الماضية.

سجلت الجزائر في النصف الأول من العام الجاري عجزاً تجارياً بلغ 7.78 مليار دولار، مع فائض يقدر بـ3.2 مليار دولار، وذلك جاء نتيجة تراجع أسعار النفط وبالتالي انخفاض إيراداته المالية، ما يجعل اقتصاد الجزائر المرتكز على النفط أساساً مهدداً على المدى المتوسط بالإفلاس في حال استمرار انخفاض سعر البرميل ، ولأجل ذلك ينصح خبراء الجزائر بإعادة هيكلة اقتصادها وتنويعه، ووضع استراتيجية اقتصادية متكاملة وشفافة، مع توصيتهم بإلغاء الدعم الحكومي الذي يستنزف مليارات الدولارات سنوياً مع ذوي الدخل المرتفع، وتقليله مع الفئات الهشة، وصرفه بدل ذلك في تحسين الخدمات الصحية والتعليمية وإطلاق مشاريع خدمية.

لقد أن الأوان لتأسيس نظام نقدي عالمي قائم على وحدة نقدية ذات قيمة حقيقية مقدرة من النفط، بدلاً من النظام الحالي المعتمد على الدولار كعملة ورقية، وإنشاء اتحاد دولي للمقاصة في سوق النفط، يساهم ويحقق توازناً لسعر النفط، من خلال توفير قاعدة بيانات ومعايير للتعامل في أسواق الطاقة، وفرض عقوبات على المخالفين وتوفير الضمانات الكافية لجميع المتعاملين من منتجين ومستهلكين ووسطاء، وذلك من أجل استقرار ونمو الاقتصاد العالمي. وكما يوصي الخبير الاقتصادي عبد الرحمان مبتول فإن "الجزائر ملزمة اليوم بالذهاب إلى إصلاحات عميقة للخروج من الأزمة، إضافة إلى محاربة الفساد والبيروقراطية وهذا ما يتطلب إقرار الحكم الراشد ودولة القانون.

من خلال تحليل معطيات الجدول السابق نلاحظ أن هناك عجز في ميزان المدفوعات خلال سنوات 1996 . 1998 و 1999 عدا سنة 1997 سجل فائض بقيمة 1.16 مليار دولار وأعلى نسبة عجز سجلت في سنة 1999 بـ 2,38 مليار دولار . أما من سنة 2000 حتى سنة 2002 فقد حقق ميزان المدفوعات فائض بلغ 7.57 مليار دولار سنة 2000 ويعزى ذلك إلى الفائض في الميزان التجاري الذي بلغ 12.30 مليار دولار و يعود هذا إلى ارتفاع أسعار البترول ، حيث وصل سعر البرميل الواحد إلى أكثر من 28 دولار ، وفي السنتين الموالتين 2001-2002 عرف ميزان المدفوعات فائض معتبر 6.19 و 5.2 مليار دولار على التوالي، وهذا يعود إلى الاستقرار النسبي لأسعار البترول. ويتضح لنا كذلك من الجدول السابق الارتباط التام لرصيد الميزان الكلي وكذا الميزان التجاري بأسعار النفط. ونظراً للانخفاض المستمر للدينار الجزائري خلال هذه الفترة كان من المنتظر أن يحقق تحسن في رصيد ميزان المدفوعات لكننا نلاحظ أن هناك تذبذبات في هذا الرصيد.

عتقد معظم المحللين الاقتصاديين أن انتعاش العملة الجزائرية يرتبط أساساً بمنظومة إصلاحات اقتصادية تكون أوسع من الإجراءات الجزئية المؤقتة، التي لا تنهي المرض ولكنها تسكنه لبعض الوقت، حيث يعتبرون أن الاقتصاد الجزائري يعاني الكثير من الفساد والهشاشة. من بين الأمور التي ينتقدونها هؤلاء المحللين، هي اعتماد الجزائر على اقتصاد أحادي الجانب مرتكزة على الثروة البترولية و فقط، دون محاولة هذا البلد بناء اقتصاد متعدد الجبهات، قادر على الصمود أمام تقلبات السوق<sup>12</sup>. أيضاً يدعو المحللون إلى النظر في قطاع منسي قد يدر على الدولة ملايين الدولارات عبر الضرائب، وهو القطاع غير المهيكل الذي يكلف الاقتصاد الوطني خسائر فادحة. تعاني الجزائر أيضاً من الفساد والريع النفطي من خلال التملص الضريبي وتهريب الأموال إلى الخارج ، كما يتم إهدار أموال طائلة في كسب المنظمات المدنية واللوبيات الدولية، بل وقامت الجزائر بتشطيب ديون وفيرة كانت على عاتق دول إفريقية.

الهوامش

- <sup>1</sup> أحمد بن عبد الرحمن الجبير ، الريال والدولار والحل الأمثل  
<http://www.alriyadh.com/606268>
- <sup>2</sup> بلقاسم زياتي، "دور المحروقات في تمويل التنمية - حالة الجزائر"، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 1994-1995، ص169.
- <sup>3</sup> تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لسنة 2009، ص19.
- <sup>4</sup> Abdelkader SID AHMED , « développement sans croissance :l'expérience des économies pétrolières du tiers-monde » , O.P.U , Alger, 1983,p49
- <sup>5</sup> بلعيد عبدالسلام ، "الغاز لجزائري بين الحكمة و الضلال"ترجمة محمد هناد و مصطفى ماضي، دار النشر بوشان، الجزائر، 1990، ص40.
- <sup>6</sup> بلعيد عبد السلام، مرجع سابق، ص41
- <sup>7</sup> أ سامة نجوم المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مارس 2025 ص 3
- <sup>8</sup> زعباط عبد الحميد ،الشراكة الاورو متوسطية و أثرها على الاقتصاد الجزائري ، مجلة اقتصاديات شمال ، افريقيا ، السداسي الثاني ، العدد 1 2004
- <sup>9</sup> بهلول لطيفة نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة عنابة 2012
- <sup>10</sup> . لولو موسى بخاري ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين، بيروت 2010
- <sup>11</sup> أحمد بن عبد الرحمن الجبير مرجع سابق الريال والدولار والحل الأمثل  
<http://www.alriyadh.com/606268>
- <sup>12</sup> <http://www.sasapost.com/the-collapse-of-the-algerian-dinar/>